

دور مصلحة الجمارك المصرية في المرحلة الحالية

عقدت ندوة موسعة بعنوان "دور مصلحة الجمارك في المرحلة الحالية" بين جمعية رجال الأعمال المصريين وقيادات مصلحة الجمارك المصرية، وقد عقدت الندوة بغرض التعرف على الموضوعات الآتية:

- دور مصلحة الجمارك خلال الفترة القادمة، وما تستطيع أن تقدمه للمستوردين والمصدرين المصريين من خلال المنافذ الجمركية.
- شرح تطبيقات المراجعة الجمركية اللاحقة وآلياتها للتأكد من انضباط الأسواق.
- آخر تطبيقات فئات الرسوم الجمركية مع الدول التي أبرمت مصر معها اتفاقيات التجارة الحرة.
- إشتراطات شهادات المنشأ وفنياتها.
- إشتراطات الجمارك للإفراج عن البضائع الواردة من الصين.
- إشتراطات شهادة الخلو من الإشعاع النووي للبضائع الواردة من اليابان ودول جنوب شرق آسيا.

وقد أوضح قادة مصلحة الجمارك ما يلي:

عملية التطوير التي شهدتها المصلحة ابتداءً من عام ٢٠٠٢:

عملية التطوير التي نقلت فكرة العمل داخل المصلحة من المراكز الجمركية الكلاسيكية التي تعمل من خلال العمل اليدوي إلى المراكز الجمركية الحديثة والمتطورة والتي تم من خلالها تطوير النظم الآتية:

١. تقليص الإجراءات الجمركية في خطوتين فقط بدلاً من خمس خطوات.
٢. تقليل مدة الفحص، والإفراج خلال شبك واحد (One Stop Shop).
٣. التواصل الدائم بين المصلحة والممولين والعمل على تقديم كافة الشكاوى والتنظّمات من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمصلحة وأيضاً توفير كافة الخدمات الجمركية إلكترونياً خلال الفترة القريبة القادمة، كما تسعى المصلحة خلال المرحلة القادمة إلى الوصول إلى الممول من خلال هذا الموقع في تقديم مختلف البيانات.
٤. نظام إدارة المخاطر.
٥. المراجعة الحسابية اللاحقة.
٦. الإفراج المسبق من خلال الانتهاء من الإجراءات الجمركية قبل وصول البضائع عن طريق منافذ الإجراءات الجمركية المختلفة مما يوفر الكثير من الوقت، وبالتالي يكون الذهاب إلى الموانئ بغرض استلام البضائع فقط.
٧. الاستعلام المسبق الذي يوفر خدمة الاستعلام عن الإجراءات والمستندات المطلوبة لاستيراد أو تصدير مختلف السلع قبل البدء في عملية الاستيراد أو التصدير.
٨. سيتم قريباً جداً استخدام أجهزة الفحص بالأشعة والتي تمر البضائع خلالها فيما لا يتعدى دقائق معدودة.

ثم فتح باب المناقشة التي أسفرت عن النقاط التالية :-

- ١- ضرورة الإسراع في تطبيق نظام المراجعة اللاحقة والإسراع في صدور قانون الجمارك الجديد ، مع إقترح إرسال خطاب شكر لجميع الممولين الملتزمين بغرض تحفيزهم على

- الإستمرار في ذلك وأيضاً تطبيق العقوبات التي ينص عليها القانون بالنسبة للممولين غير الملتزمين .
- ٢- دراسة إمكانية الإفراج المسبق إلكترونياً.
 - ٣- دراسة إمكانية تطبيق التعليمات الجمركية والبنود الجمركية المختلفة من خلال قرار وزاري لحين إصدار القانون الجديد.
 - ٤- التحكيم الجمركي يتم حالياً بشكل إختياري وليس إجباري للطرفين (الممول ومصلحة الجمارك) ومن حق كلاهما الموافقة أو الرفض كما يحق لكلاهما اللجوء للقضاء.
 - ٥- العمل على الحد من التهريب وخاصة البضائع القادمة من الصين.
 - ٦- العمل على أن تكون مواد القانون الجديد كلها مختصرة وواضحة وسهلة الفهم مع إدراج جميع التفاصيل في اللائحة التنفيذية للقانون .
 - ٧- تحديد السلطة القضائية التي تحدد الضوابط والمستندات والإجراءات الخاصة بالمراجعة اللاحقة وأيضاً تحديد العقوبات لكل مخالفة أو جريمة.
 - ٨- ضرورة فتح نسبة عشوائية من الـ Containers لضمان عدم وجود سلع مهربة من الداخل أو الخارج وذلك حتى بعد أن يتم الإفراج الجمركي .
 - ٩- منفذ السلوم يعتبر حالياً ثكنة عسكرية ولا تمر من خلاله أية بضائع وكذلك جميع المنافذ الحدودية.
 - ١٠- يتم تطبيق الأسعار الإسترشادية لبعض السلع كمجرد مؤشرات لرجل الجمارك، كما يتم حالياً دراسة منع تطبيق هذا النظام بأثر رجعي .